# بن سلمان أمام المحاكم الأمريكية؟

الأغلب أن وليّ العهد السعودي يشعر بالقلق حاليّا، فيما تقترب الانتخابات الرئاسية الأمريكية من نهايتها.

سياسة سعودية خطيرة لا تردعها قوانين وأعراف دبلوماسية تظهر أن بن سلمان يشعر بحصانة توفّرها إدارة ترامب.

لا يستبعد أن توظف إدارة بايدن الجديدة استدعاء المحكمة ومعلومات أجهزة الأمن الأمريكية للضغط على بن سلمان وتحميله مسؤولية أعمال بطانته الأمنية.

* * *

أرسلت محكمة في العاصمة الأمريكية واشنطن مذكرة استدعاء إلى ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، و9 سعوديين آخرين، بينهم بدر العساكر مدير مكتبه الخاص، وسعود القحطاني، مستشاره السابق في الديوان الملكي، وأحمد عسيري نائب رئيس الاستخبارات العامة سابقا، للتحقيق معهم في قضية رفعها ضابط المخابرات السعودي السابق سعد الجبري يتهم فيها ولي العهد وعددا من الأفراد المرتبطين به بمحاولة اغتياله.

تعتبر هذه السابقة تطوّرا جديدا في مسار ملاحقة بن سلمان و«فرقة الاغتيال» التي يدعي جبري ارتباطها بوليّ العهد، وإضافة إلى طابعها القانوني فإنها تشكّل مساهمة في فضح سياسات بن سلمان في استهداف من تعتبرهم إدارته خصوما سياسيين.

كما تعزّز السمعة السوداء التي لا تني دائرتها تتسع حول الأمير الشاب منذ استلامه فعليا أركان السلطة، وخصوصا بعد الحادثة «الإشهارية» الكبرى التي تمثلت في اغتيال وتقطيع والتخلص من جثة الصحافي المعروف جمال خاشقجي في تشرين الأو/لأكتوبر عام 2018.

لا يعتبر هذا الاستدعاء الأول لبن سلمان في المحاكم الأمريكية، فقد سبق لولي العهد السعودي تلقي أمر قضائي باستدعائه مع 13 شخصا آخرين، في إطار القضية المرفوعة نفسها، والتي تستند إلى علم مسؤولين أمريكيين كبار بتفاصيل محاولة بن سلمان اغتيال الجبري.

والذي حاولت السلطات في الرياض استدراجه خشية من الملفات التي يحملها للمهام التي قام بها في الجهاز، وكذلك لعلاقته الوثيقة بوليّ العهد السابق محمد بن نايف، وهو ما جعل الخصومة بين بن سلمان والجبري «شخصية» إلى حد كبير، إضافة إلى كونها «حساسة» أمنيا.

ليس من المتوقع طبعا أن يقوم ولي العهد السعودي (أو طاقمه المتهم) بتلبية دعوة الاستدعاء، والأسوأ من ذلك قيام أجهزته الأمنية باعتقال نجلي الجبري عمر وسارة، منذ أشهر، وهو أمر يكشف عن استهزاء خطير بالجهات القضائية التي تتهمه.

كما يدلّ على أن تغيّرا عمليا لن يطرأ على سياسات بن سلمان الأمنية تجاه خصومه، لا في الداخل، حيث تزداد أعداد السجناء، وتتسرّب أخبار تعذيبهم والإساءة إليهم، وتتصاعد دعوات مؤسسات حقوق دولية لإطلاقهم، ولا في الخارج، الذي سيشهد استمرار سياسة «فرقة الاغتيال» المزعومة، مما يعني أن خصوم وليّ العهد سيبقون تحت التهديد بالخطف والقتل والاختفاء.

يمكن ربط هذه السياسة الخطيرة التي لا تردعها قوانين العالم ولا أعرافه وبروتوكولاته الدبلوماسية بأن بن سلمان، يشعر، وطاقمه الأمني، بحصانة توفّرها تغطية إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي سبق أن اعترف بحمايته لبن سلمان من تداعيات أفعاله.

وبالتالي فالأغلب أن وليّ العهد السعودي يشعر بالقلق حاليّا، فيما تقترب الانتخابات الرئاسية الأمريكية من نهايتها، وإذا حصل وفاز المرشح الديمقراطي جو بايدن، وتغيّرت السياسة الخارجية الأمريكية حول السعودية، فإن مفاعيل ذلك ستنعكس على السياسة السعودية، على الأقل فيما يخص استهداف الخصوم في الخارج، أو على التراب الأمريكي.

ولا يستبعد، والحالة هذه، أن توظف الإدارة الأمريكية الجديدة لبايدن استدعاء المحكمة الأمريكية لبن سلمان، والمعلومات التي تمتلكها أجهزة الأمن الأمريكية المختلفة حول ممارسات ولي العهد السعودي، للضغط على إدارة الأمير الشاب، ومحاولة تحميله مسؤولية بعض الأعمال التي قامت بطانته الأمنية بها، بشكل أو بآخر.

المصدر | القدس العربي